

وقد قامت الشركة بإمضاء محضري ضبط متخللات مع كل من وزارة الداخلية والتنمية المحلية ووزارة الدفاع الوطني حيث تم تحديد هذه المتخللات كالآتي:

- وزارة الداخلية والتنمية المحلية: 3.200.710 دينار إلى موفى ديسمبر 2015.
  - وزارة الدفاع الوطني: 3.000.000 دينار إلى موفى ديسمبر 2016.
- عدم استخلاص هذه المستحقات في آجال معقولة وتزايدها من سنة إلى أخرى وعدم إدراجها في محاضر اتفاق سنوية ممضاة من الطرفين من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات في استخلاص هذه المستحقات مما له التأثير على الوضعية المالية للشركة. يتعين تأكيد هذه المستحقات وآجال خلاصها وذلك بإعداد محاضر في الغرض وامضائها من قبل الاطراف المعنية

3.3- طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، قمنا بطلبات المصادقة الخارجية لدى البنوك والمزودين والحرفاء وغيرهم لغاية الحصول على أدلة مراجعة من مصادر من خارج الشركة. الا أننا لم نحصل على ردود كافية لغاية تقييمها ومقارنتها مع المعلومات والأرصدة المحاسبية المسوكة من قبل الشركة.

4.3- مدي تأثير التعديلات المحاسبية على الأداء على القيمة المضافة  
نريد الإشارة الى اعتقادنا بأن التعديلات المحاسبية الذي يتعين القيام بها تبعا لملاحظاتنا المعروضة ضمن التحفظ (1-2) أو ضمن فقرة ملاحظات (1-3 الى 3-3) سوف لا يكون لها تأثيرا على الأداء على القيمة المضافة.

#### 4- تقرير التصرف السنوي

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات المعروضة في تقرير التصرف السنوي  
إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.  
طبقا للفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات الشركة المعروضة في تقرير مجلس الإدارة وضمن الوثائق المعروضة على المساهمين مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية. وأنه ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

#### 5- مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.  
عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على استمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس استمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلا واقعا غير ذلك.  
إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون على الإشراف على عملية التقارير المالية.

#### 6- مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائما أي خطأ جوهري، إن وجد.